

## التضمين في النحو العربي

منيرة محمود الحمد

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب للبنات، وكالة الرئاسة لكليات البنات،

الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ١٤١١/١٢/٣هـ، وقبل للنشر بتاريخ ١٤١٢/١٠/٩هـ)

**ملخص البحث.** في هذا البحث دراسة لموضوع التضمين في النحو العربي. وقد دار الحديث فيه بصورة رئيسة على:

١- دراسة هذا الموضوع المتشعب دراسةً شاملةً عاجلته تحت عنوان واحد. مع محاولة حصر المواضع التي ورد فيها التضمين في النحو العربي، ومع التعرف على خصائصه ومميزاته وعرض آراء النحاة المختلفة فيه، ونقدها والأخذ بما يسائر اللغة العربية الفصحى.

٢- تعريف التضمين في اللغة وفي الاصطلاح.

٣- التضمين وارد في أقسام الكلمة المختلفة من فعل واسم وحرف؛ فقد يتضمن لفظ منها معنى لفظ آخر، فيعطي حكمه في الإعمال أو الإلغاء، أو بمعنى آخر يثبت له من العمل أو الإلغاء ما ثبت للفظ المستعمل في معناه. وقد يجتص ببعض أحكامه وليس كلها. واللفظ قد يكون فعلاً متضمناً معنى فعل آخر كفعل القول المتضمن معنى الظن، وكالأفعال المتضمنة معنى (صار) الناقصة، وكالأفعال المتضمنة معنى القسم، وكالأفعال المتضمنة معنى المدح أو الذم، وكالأفعال المتضمنة معنى (صير).

وقد يكون اللفظ اسماً متضمناً معنى اسم آخر كالمتبداً المتضمن معنى الشرط، وبعض الأسماء المتضمنة معنى أسماء أخرى، وهو ما يعرف عند النحاة بالحمل على المعنى.

وقد يكون اللفظ حرفاً متضمناً معنى آخر: كحروف الجر وتضمن بعضها معنى بعض، وكالحروف المتقارضة والمقصود بها: الحروف التي تؤدي معنى واحداً كالمصدرية أو النفي أو الشرط فيجوز أن تحمل على بعض في الإعمال أو الإلغاء.

وقد يكون اللفظ حرفاً متضمناً معنى الفعل كأحرف النفي المشبهة بليس والأحرف الناسخة المشبهة بالفعل . وقد يكون فعلاً متضمناً معنى الحرف مثل (ليس) وتضمّنها معنى (ما) النافية المهملة، و(عسى) الناقصة، وتضمّنها معنى (لعل) الناسخة . وقد يكون اسماً متضمناً معنى الفعل كالأسماء العاملة عمل الفعل ومنها المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، واسم التفضيل، واسم الفعل .

٤- التضمين طريقة من طرق تعدي الفعل ولزومه .

٥- التضمين النحوي سماعي والبصريون يقصرونه على السماع، ولا يجيزون القياس عليه في سعة الكلام .

٦- الحمل على المعنى نوع من أنواع التضمين .

التضمين في اللغة<sup>(١)</sup> مأخوذ من قولهم : ضمّته الشيء تضميناً فتضمّنه عني : غرّمته فألترّمه . وقولهم : ضمن الشيء الشيء : أودعه إيّاه، كما تودع الوعاء المتاع والميت القبر .

والتضمين في اصطلاح أهل النحويّراد به أكثر من معنى ، فمن معانيه أن يكون عيباً من عيوب القافية . وهو أن تتعلّق قافية البيت الأول بالبيت الثاني، كقول النابغة: (٢)

وهم وَرَدُوا الجفَارَ على تميمٍ      وهم أصحابُ يومِ عكاظَ إني  
شهدتُ لهم مواردَ صادقاتٍ      شهدنُ لهم بصدقِ الوَدِّ مني

(١) انظر في تعريف التضمين في اللغة: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط٢ (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي وأولاده، د. ت. .)، فصل الضاد - باب النون؛ ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، د. ت. .)، ضمن؛ أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري، أساس البلاغة، ط٢ (القاهرة: دار الكتب، ١٩٧٣م)، ص ٢٧٢؛ إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج العروس وصحاح العربية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، ضمن؛ محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت. .)، ج٩، ص ٢٦٥ .

(٢) انظر: الخطيب التبريزي، الكافي في علم العروض والقوافي، تحقيق الحساني حسن عبد الله (القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت. .)، ص ١٦٦؛ وانظر: النابغة الذبياني، ديوانه (بيروت: دار مصعب، ١٩٨٠م)، ص ١٩٩ .

ومن معانيه أيضاً التضمين البلاغي، وهو أن يضمّن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء، نحو قول الحريري:

على أنّي سأنشدُ عند بيّعي أضاعوني وأيّ فتى أضاعوا  
فالمصراع الأخير مضمّن من قول شاعر آخر، وتماهه:

أضاعوني وأيّ فتى أضاعوا ليوم كرهية وسدادٍ تُغَرِّ(٣)  
ومن التضمين البلاغي (الاقْتِباس) وهو أن يضمّن الكلام شيئاً من القرآن الكريم أو الحديث النبوي الشريف. فمن الأول قول الحريري: «فلم يكن إلاّ كَلْمَحِ البصر أو هو أقرب، حتى أنشد فأغرب.» فهذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَمْرٌ إِلَّا لَسَعَةٍ إِلَّا كَلَّمَجِ الْبَصِرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ ﴾ (٤). ومن الثاني قول الحريري أيضاً: «كَيْتْمَانُ الْفَقْرِ زَهَادَةٌ، وانتظار الفرح بالصبر عبادة.» فالعبارة الأخيرة مقتبسة من حديث شريف.

ومن معاني التضمين أيضاً التضمين النحوي الذي نحن بصدده، وقد عرفه النحاة بأنه التوسع في استعمال لفظ يجعله مؤدياً معنى لفظ آخر مناسب له فيعطي الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم. ويقول سيبويه في ذلك: «ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام.» (٥)

(٣) نسب للعرجي، وهو عبدالله بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان، شاعر أموي. ونسب لأمية بن الصلت. انظر: ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي (بغداد: الشركة الإسلامية، ١٣٧٥هـ-)، ص ٣٥.

(٤) سورة النحل، آية ٧٧.

(٥) انظر في تعريف التضمين في الاصطلاح النحوي: عمرو بن عثمان، سيبويه، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م)، ج ١، ص ٥١؛ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢ (بيروت: دار الهدى، د. ت.)، ج ٣، ص ٣٠٦؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، ط ٥ (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م)، ص ٦٨٥؛ محمد الصبان، حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (بيروت: دار إحياء الكتب العربية، د. ت.)، ج ٢، ص ٩٥.

وتكلم النحاة عن التضمين، وأكثر ما وقع ذلك عند كلامهم عن حروف الجر وإنابة بعضها عن بعض، يقول ابن جني: «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بحرف فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر. فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ماهو في معناه.»<sup>(٦)</sup>

والغرض من التضمين كما أوضحه الزمخشري هو: «إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى.»<sup>(٧)</sup> واستشهد لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> فالمعنى: ولا تفتحهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم. وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٩)</sup> فالمعنى لا تضموها إليها أكلين.

- واختلف النحاة في حقيقة التضمين على النحو التالي:

- يرى بعضهم أن التضمين مجاز مرسل؛ لأن اللفظ استعمل في غير معناه لعلاقة وقريئة.

- ويرى آخرون أن فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه، وعلى معنى المحذوف بالقرينة.

- ويرى غيرهم أن الفعل المذكور مستعمل في حقيقته، لم يُشرب معنى غيره، ولكن مع حذف حال مأخوذة من الفعل الآخر المناسب بمعونة القرينة اللفظية.

(٦) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٠٦.

(٧) انظر: محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (طهران: انتشارات آفتاب، د. ت.)، ج٢، ص٤٨١.

(٨) سورة الكهف، آية ٢٨.

(٩) سورة النساء، آية ٢.

- ويرى فريق آخر أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي فيكون هو المقصود أصالة، ولكن قصد بتبعيته معنى آخر، فلا يكون من الكناية ولا الإضمار.

ومن العلماء من يقول: إنَّ المعنَّيين مُرادان على طريقة الكناية، فيراد المعنى الأصلي تَوْصِلاً إلى المقصود، ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى، ومنهم من يقول: إنَّ المعنَّيين مُرادان على طريق عموم المجاز، ومنهم من يقول: إنَّ دلالته غير حقيقية، ولا تَجُوزُ في اللفظ وإنما التَّجوزُ في إفضائه إلى المعمول وفي النسبة غير التامة. ومنهم من يقول: إنه لا بد في التضمين من إرادة معنيين في لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد، وبذلك يفارق الكناية فإنَّ أحد المعنيين تمام المراد، والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصوداً أصالة. ولعل هذه الاختلافات الواسعة خاصة بالتضمين البياني. وقد عرضت عدة أبحاث تضم هذه الأوجه الكثيرة والاختلافات الواسعة في تعريف التضمين، وفي حقيقته وفي سماعه وقياسه على مجمع اللغة العربية بالقاهرة أدت إلى أن يتخذ قراراً في التضمين ينص على ما يأتي: «التضمين: أن يؤدي فعلٌ أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه فيعطي حكمه في التعدية واللزوم.» ويرى المجمع أن التضمين قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة:

- ١- تحقيق المناسبة بين الفعلين
- ٢- وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمنُ معها اللبس
- ٣- ملاءمة التضمين للذوق العربي

كما سبق يتضح أن العلماء قديماً وحديثاً أفاضوا في معالجتهم لمبحث التضمين على القول في تعريفه وحقيقته والقول في سماعه أو قياسه، والحديث عنه طريقة من طرق استعمال الفعل متعدياً ولازماً. وسأعرض للمواضع التي ورد فيها التضمين في أقسام الكلمة المختلفة من فعل واسم وحرف.

من المواضع التي ورد فيها تضمين فعل معنى فعل آخر (قال) الذي يتضمَّن معنى ظنَّ، وينصب الفعل منه مفعولاً به واحداً إما مفرداً وهو نوعان: مفرد في معنى الجملة نحو:

قلت شعراً، أو مفرد يراد به اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ إِزْرِهِمْ﴾<sup>(١٠)</sup> والمعنى: يطلق عليه هذا الاسم. وإما جملة فتحكى به وتكون في موضع مفعوله. ويشمل هذا القول وما تفرع منه كالماضي والمضارع والأمر وما اشتق منه. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(١١)</sup>.

ويزد القول متضمناً معنى الظن، فيعمل عمله في نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وللعرب فيه مذهبان: الأول، وهو مذهب عامتهم، يجرون القول مجرى الظن بشرط أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطب المفرد المذكور، مسبوقةً باستفهام، غير مفصول بينه وبين الفعل بغير ظرف أو جار ومجرور أو معمول للفعل. ومنه قول هذبة بن خشرم: متى تقول القُلُصَّ الرَّوَّاسِ يَجْمَلْنَ أمَّ قاسمٍ وقاسمِ<sup>(١٢)</sup> الثاني: مذهب سليم فهم يجرون القول مجرى الظن مطلقاً، وجعلوا منه قول الأعرابي: قالت وكننت رجلاً فطيناً هذا لعمرُ الله إسرائيناً<sup>(١٣)</sup> وإذا تضمن القول معنى الظن ثبت له بعض أحكامه، من جواز الإلغاء ووجوب التعليق واتحاد الفاعل والمفعول لمسمى، وفتح همزة (إن) بعده، نحو قول الحطيئة: إذا قلت آيبُ أهلِ بلدةٍ وضعتُ بها عنه الوليةَ بالهَجْرِ<sup>(١٤)</sup>

(١٠) سورة الأنبياء، آية ٦٠.

(١١) سورة مريم، آية ٣٠.

(١٢) انظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٠م)، ج ١، ص ٣٢٤؛ وعبدالله بن عقيل، شرح لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١٤ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٦٤م)، ج ١، ص ٤٤٧؛ وجلال الدين السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام هارون (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م)، ج ٢، ص ٢٤٧.

(١٣) انظر: ابن عقيل، شرح، ج ١، ص ٤٥٠؛ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٢٤٦. وروى: هذا ورب البيت بدلا من: لعمر الله.

(١٤) انظر: الحطيئة، جروول بن أوس، الديوان، شرح أبي سعيد السكري (بيروت: دار صادر، ١٩٨١م)، ص ٢٢٥.

ومنها: ما تضمّن معنى (صار) الناقصة في الدلالة على التحول من صفة إلى أخرى؛ فقد وردت في اللغة العربية أفعال تضمّنت معنى (صار) فعملت عملها في رفع الاسم ونصب الخبر. ويذكر الرّضي الأستراباذي أنها غير محصورة،<sup>(١٥)</sup> ومنها (تم) نحو قولهم: تتمّ التسعة بهذا عشرة، و (كمل) نحو: كمل زيد عالماً، و (تمثل) نحو قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾.<sup>(١٦)</sup>

وذكر السيوطي عشرة أفعال متضمّنة معنى (صار) وهي: آضى، عاد، آل، رجع، استحال، تحوّل، ارتدّ، قعد، ما جاءت.<sup>(١٧)</sup> وزاد الزمخشري وأبو البقاء العكبري والخزولي وابن عصفور: غدا وراح. وألحق الفراء بها ثلاثة أفعال هي: أسحر، أفجر، أظهر.

ومن الشواهد على هذه الأفعال قوله تعالى: ﴿أَوَلْتَعُوذُنَّ فِي مَلْتَنَا﴾.<sup>(١٨)</sup> وقول الرسول ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفّارا.»

ومنع ابن مالك مجيء (غدا وراح) بمعنى (صار) وجعل المنصوب بعدهما حالاً إذ لا يوجد إلا نكرة.

ويرى بعض النحاة أن الفعلين (جاء، قعد) مقصوران على السماع، لا يتجاوز بهما الموضع الذي استعملتهما فيه العرب، وجعله السيوطي مطّرداً لقوة الشّبّه بينهما وبين (صار) وخرّج على ذلك قولهم: «جاء البرّ قفيزين وجاء البرّ صاعين» وقولهم: «قعد لا يسأل حاجة إلاّ قضاها.»

(١٥) محمد الأستراباذي، شرح الكافية في النحو (بيروت: دار الكتب العلميّة، د. ت.)، ج٢، ص ٢٩٠.

(١٦) سورة مريم، آية ١٧.

(١٧) انظر: السيوطي، الجمع، ج٢، ص ٧١.

(١٨) سورة الأعراف، آية ٨٨.

ويرى فريق من النحاة أن هذين الفعلين متضمَّنان معنى (صار)، وعاملان عملها أما البواقي من هذه الأفعال فلا والمنصوب بعدها أحوال .

وتَرَدُّ الأفعال: كان، أصبح، أضحى، أمسى، ظل، بمعنى (صار) أيضاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا ۖ فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾. (١٩) وقوله تعالى ﴿فَأَصْبَحَتْ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِخْوَانًا﴾. (٢٠)

وفي مجيء (بات) بمعنى (صار) خلاف، فجَوَّزه الزمخشري وجعل منه قول الرسول ﷺ: «فإنَّ أحدكم لا يدري أين باتت يده.» ومنعه ابن مالك محتجاً بعدم ورود شاهد عليه، وضعفه بعض النحاة بإمكان حمله على المعنى المُجمَع عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً.

وإذا تضمَّنت هذه الأفعال معنى (صار) أخذت حكمها في امتناع مجيء خبرها جملة فعلية فعلها ماضٍ، لأن الجملة تدل على دوام الفعل في حين أن اتصاله بالزمن الماضي في الخبر يُفهم الانقطاع فيحصل التناقض. في الوقت الذي جَوَّز النحاة مجيء الفعل الماضي خبراً لهذه الأفعال إذا لم تَرَدِّ بمعنى (صار) نحو قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتُ﴾.

واشترط الكوفيون اقتران الفعل الماضي بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة. وذلك لتقريب الماضي من الحال. (٢١)

(١٩) سورة الواقعة، آية ٥ وآية ٦.

(٢٠) سورة آل عمران، آية ١٠٣.

(٢١) انظر: السيوطي، مع الهوامع، ج٢، ص٧٢.



ومن الأفعال المتضمنة معنى أفعال أخرى: ما تضمن معنى (نعم وبئس) في الدلالة على المدح أو الذم، وهما فعلاّن جامدان لإنشاء المدح أو الذم، ملازمان لصيغة واحدة، مختلفان عن سائر الأفعال بعدم التصرف والجمود، لما تضمناه من زيادة على معنى الخبر تكمن في المبالغة في معنى المدح أو معنى الذم وهذا الرأي المشهور للنحاة فيها. (٢٢)

ويتضمن معناها في إفادة المدح أو الذم كل فعل ثلاثي صالح لصوغ أفعال في التعجب منه. وذلك إما بتغيير صيغته إلى وزن (فَعَلَّ) بضم العين ليدل على معنى جديد بالإضافة إلى معناه الأصلي، ومنه ما حكى عن الكسائي أنه كان يقول قَضَوَ الرجل ودَعَوَ الرجل إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء. ومنها الفعل (ساء) ضَمَّنَ معنى بئس فصار جامداً قاصراً وحَوَّلَ إلى (فَعَلَّ) بالضم نحو قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (٢٣) وإما بمجيئه على (فَعَلَّ) أصالة نحو: ظَرُفٌ، شَرُفٌ حَسَنٌ، كَرُمٌ. فهي مصوغة بادية ذي بدء نقلاً عن العرب على هذا الوزن، فتجري عندئذ مجرى (نعم) في إفادة المدح.

ومما تضمن معنى (نعم وبئس) الفعلان (حَبَّذا ولا حَبَّذا). وأصل (حَبَّذا) (حَبَبٌ) بالضم أي: صار حبيباً، فأدغم وألزم منع التصرف والجمود واستعمل في المدح، وتدخل عليه (لا) النافية فيستعمل في الذم. وقد اجتمعا في قول زياد ابن منقذ العدوي:

ألا حَبَّذا عاذري في الهوى ولا حَبَّذا الجاهلُ العاذلُ  
ويرى سيبويه (٢٤) أن (حَبَّ) فعل، و (ذا) فاعله، ويلزم الإفراد والتذكير لكونها كالأمثال التي لا تُغَيَّرُ. ويرى المبرد (٢٥) أنه اسم لزم طريقة واحدة، لأن (ذا) اسم مُبْهَم يقع على كل شيء. ورأي سيبويه هو الراجح عند النحاة.

(٢٢) انظر: أبو البركات عبدالرحمن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين (بيروت: دار الفكر، د. ت.)، مسألة رقم (١٤).

(٢٣) سورة الكهف، آية ٢٩.

(٢٤) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٨٠.

(٢٥) محمد بن يزيد المبرد، المنتضب، تحقيق محمد عبدالحق عزيمة (القاهرة: مطبعة السعادة،

١٣٩٩هـ)، ج٢، ص ١٤٣.

ومن الأفعال المتضمنة معنى فعل آخر ما تضمن معنى فعل القسم : والقسم أسلوب من أساليب التعبير في اللغة العربية ، الغرض منه توكيد الكلام وتقويته وتثبيته لدى السامع . ويؤدّي عن طريق أدوات خاصة به منها ما يكون حرفاً كالباء والواو، والتاء، واللام، وم الله، ومن الله، على خلاف بين النحاة فيها . وتتعلق هذه الأحرف بفعل محذوف دال على القسم ، يقدره النحاة بـ (أقسم أو أحلف) . ومنها ما يكون اسماً : كأيمن الله ، لعمر الله ، أمانة الله ، يمين الله ، عهد الله .

وفي اللغة العربية أفعال تضمنت معنى فعل القسم وليست صريحة فيه لكنها تجري مجراه نحو: شهد، علم، أخذ، آلى، كتب . يقول ابن يعيش : « فاعلم أن من الأفعال أفعالاً فيها معنى اليمين فتجري مجرى أحلف ، ويقع الفعل بعدها كما يقع بعد (والله) وذلك : أشهد ، أعلم ، آليت . » (٢٦)

ومن الشواهد على تضمّن هذه الأفعال معنى فعل القسم قوله تعالى ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا أَنشَهُدُكَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (٢٧) ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ (٢٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَمَتَ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (٢٩) .

ومما تضمن معنى فعل آخر ما تضمن معنى الفعل (صير) في الدلالة على التحويل ، وعدّ السيوطي منها الفعل (حفر) نحو: حفرت وسط الدار بئراً ، والفعل (بنى) نحو: بنيت الدار مسجداً ، والفعل (قطع) نحو: قطعت الثوب قميصاً ، والفعل (صبغ) نحو: صبغت الثوب أبيض .

(٢٦) ابن يعيش ، شرح المفصل (بيروت : عالم الكتب ، د . ت . ) ، ج ٩ ، ص ٩١ .

(٢٧) سورة المنافقون ، آية ١ .

(٢٨) سورة المجادلة ، آية ٢١ .

(٢٩) سورة هود ، آية ١١٩ .

وهذه الأفعال في الأصل تنصب مفعولاً واحداً . ولكنها تضمنت معنى (صير) فعملت عملها في نصب المفعولين ، ويقتصر فيها على السماع .<sup>(٣٠)</sup>

أما الأسماء التي وردت متضمنة معنى اسم آخر فأذكر منها : الاسم الموصول المتضمن معنى الشرط الواقع مبتدأ ، فيجوز في خبره أن يقترن بفاء جواب الشرط ، كما هو الشأن في جواب الشرط أحياناً . وعلل سيبويه ذلك بقوله : «وإنما جاز ذلك لأن قولك : الذي يأتيني فله درهم ، في معنى الجزاء . فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء .»<sup>(٣١)</sup>

ووجه الشبه بين الاسم الموصول واسم الشرط هو الدلالة على الإبهام والعموم ؛ فمتى تضمن الاسم الموصول الواقع مبتدأ معنى الشرط في إبهامه وعمومه ، جاز اقتران خبره بالفاء ، وهذا مذهب سيبويه ومعظم البصريين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْئِيلِ وَالْتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ .<sup>(٣٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبِئْسَ مِنَ الْمَجِيزِ مَنْ نَسِيَ كُؤُوبَ اللَّهِ إِذْ أَخَذَ مِنْهُمُ الْمِيثَاقَ إِنَّا نَبَتُهُمْ فَعَدَّتْهُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ﴾ .<sup>(٣٣)</sup> وجوز الأخفش وأبو علي الفارسي وابن جني اقتران الخبر بالفاء مطلقاً دون تقييده بالموصول ، وجوز الفراء والأعلم الششمري في كل خبر هو أمرٌ أو نهيٌ نحو قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ وَعَسَاقٌ ﴾ .<sup>(٣٤)</sup>

(٣٠) انظر : عبدالرحمن السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق عبدالرؤوف سعد (القاهرة : مكتبة

الكتليات الأزهرية ، ١٩٧٥م) ، ج١ ، ص ١٠٣ .

(٣١) سيبويه ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، ط٢ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، ١٩٧٧م) ، ج١ ، ص ١٣٩ .

(٣٢) سورة البقرة ، آية ٢٧٤ .

(٣٣) سورة الطلاق ، آية ٤ .

(٣٤) سورة ص ، آية ٥٧ . وفصل النحاة القول في اقتران خبر المبتدأ بالفاء ، وجعلوا اقترانه بها واجبا إذا

وقع المبتدأ بعد (أما) الشرطية نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا تُوذُقُهُمْ فَهَدَيْتَهُمْ ﴾ سورة فصلت ، الآية ١٧ .

أو جائزاً وذلك في مواضع كثيرة ذكرها الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ، في تحقيقه لشرح

الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط٣ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣م) ، ج١ ،

ص ٣٥٨ مفصلة .

وفي اللغة العربية أسماء تؤدي معنى واحداً كالشرط مثلاً فيجوز فيها التقارض، أي إعياها أو إلغاؤها حملاً لبعضها على بعض لتضمنها معنى واحداً. ومن ذلك (متى) الشرطية، فقد تُهمل ولا تعمل الجزم في الفعلين بعدها حملاً لها على (إذا) الشرطية غير الجازمة. ومنه حديث: «إن أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ، إنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس.»<sup>(٣٥)</sup> وجعله ابن مالك نادراً في الشر وكثيراً في الشعر وأنكره أبو حيان.

وقد يحدث العكس، فتعمل (إذا) الشرطية الجزم في الفعل بعدها حملاً لها على (متى) في الدلالة على الشرط والزمن، ومن ذلك قول الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِيفٌ وَاللَّهِ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا حَمَدْتُ نِيرَانَهُمْ تَقِيدُ<sup>(٣٦)</sup>

ومن مظاهر تضمين الاسم معنى اسم آخر الحمل على المعنى، والحمل على اللفظ في اللغة العربية هو الأصل، فإذا اجتمع حملاً أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى بُدئ بالحمل على اللفظ. وهو لغة القرآن الكريم لأن اللفظ أقرب إلى العبارة المحمولة على المعنى وهو المشاهد والمنظور إليه. أما المعنى فهو خفيٌّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى. ولو حصل العكس لحصل تراجع، لأنه رجوع إلى غير المراد بعد المراد، ولأن المعوّل على المعنى فحصل الإبهام بعد التعيين والتبيين. وهذا ليس من خصائص العربية، كما أوضحه ابن جني بقوله: «اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لأنه إذا انصرف عنه اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه لأنه انتكاح وتراجع.»<sup>(٣٧)</sup>

- (٣٥) انظر: ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: عالم الكتب، ١٩٥٧م)، ص ١٨، ١٩.
- (٣٦) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٦٢؛ وديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني (بيروت: دار صادر، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، ج١، ص ٢٩٤.
- (٣٧) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٤١١؛ والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج١، ص ١٨٩.

ومن الشواهد عليه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ (٣٨) فعاد الضمير من الأفعال (يؤمن، يعمل، يُدخل) مفردًا مذكرًا مراعاةً للفظ (مَنْ) ثم حُمِلَ على المعنى فجمع في قوله ﴿ خَالِدِينَ ﴾، وهذا كثير في القرآن الكريم. (٣٩) ومن صُورَه في اللغة العربية تذكير المؤنث، وهو أوسع الصور لأنه ردُّ فرع إلى الأصل نحو قوله تعالى: ﴿ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّارَةً الشَّمْسَ بَارِعَةً قَالَتْ هَذَا رِيٌّ ﴾ (٤٠) فأشار بالمذكر (هذا) إلى المؤنث (الشمس) حَمَلًا له على معناه؛ إذ المقصود (الشخص) أو (المرثي). وتأنيث المذكر نحو قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مجيبي دون مَنْ كنتُ أتقي ثلاث شُخوصٍ: كاعبانٍ ومُعَصِرٍ (٤١)

فذكر (ثلاث) مع المعدود المؤنث، حَمَلًا على معناه، إذ المقصود (النساء). وتصور معنى الجمع أو التثنية أو التأنيث ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ (٤٢) فعاد الضمير جمعًا مذكرًا في (يستمعون) مراعاةً لمعنى (مَنْ) إذ المقصود (الذين). ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ (٤٣) فعاد الضمير جمعًا في (اقتتلوا) على المثني (طائفتان) حَمَلًا على معناه، إذ المقصود (القوم)، (٤٤) لأن المقتتلين أفراد الطائفتين. فعبر عن الجمع بالمثني. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَصُرُّونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ (٤٥) فعاد الضمير مجموعًا في (ينصرونه) والقياس إفراده وتأنيثه، وجاز ذلك حَمَلًا على معناه، إذ المقصود (الجماعة).

(٣٨) سورة الأحزاب، آية ١١.

(٣٩) انظر: محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ط ١ (القاهرة: مطبعة

السعادة، ١٩٧٢م)، القسم الأول، ج ٣، ص ٢٩٧.

(٤٠) سورة الأنعام، آية ٧٨.

(٤١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ٥٦٦. وروى فيه: فكان نصيري دون من كنت أتقي.

والبيت في ديوان عمر، ص ١٢٦.

(٤٢) سورة يونس، آية ٤٢.

(٤٣) سورة الحجرات، آية ٩.

(٤٤) انظر: محمد بن يوسف، أبو حيان، تفسير البحر المحيط (الرياض، مكتبة النصر الحديثة، د.

ت.)، ج ٨، ص ١١٢.

(٤٥) سورة الكهف، آية ٤٣.

وورد التضمين في النحو أيضاً في الحروف، ومن ذلك حروف الجر وتضمنها معاني بعضها بعضاً. وهذا الموضوع تناوله النحاة قديماً وحديثاً، وتعددت فيه آراؤهم وذهبوا فيها مذاهب شتى. والجانب الذي يتعلق بالبحث منه هو جانب التضمين. فالمعروف أن النحاة اختلفوا في إنابة حروف الجر بعضها عن بعض؛ فمذهب البصريين أن لكل حرف معنى يؤديه وقد ينجر معه معاني أخرى، يقول المرادي: «مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردُّ بالتأويل إليه.»<sup>(٤٦)</sup> ومذهب الكوفيين ومن تابَعهم أن حروف الجر يقع بعضها موقع بعض، وهم بدأ يميزون تناوب حروف الجر في المعنى، يقول المرادي أيضاً: «وأكثر هذه المعاني — يقصد معاني (على) — إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم.»<sup>(٤٧)</sup>

ويلجأ البصريون إلى طرق مختلفة لتخريج الحرف الوارد في غير معناه، ذكرها ابن هشام في قوله، «ومذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم والنصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمام مؤول تأويلاً يقبله اللفظ . . . وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف. وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى.»<sup>(٤٨)</sup> فالبصريون يمنعون تناوب حروف الجر ويلجأون إلى الطرق التي ذكرها ابن هشام.

فمما أول به الحرف تأويلاً يقبله اللفظ قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ الْأَثَلِ﴾<sup>(٤٩)</sup> فاستعملت (في) هنا على معناها الأصلي وهو الظرفية لتشبيه المصلوب لتمكُّنه من الجذع بالحال في الشيء.

(٤٦) الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١ (القاهرة: المكتبة العربية، ١٩٧٣م)، ص ٢٥٢؛ وانظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٠٨.

(٤٧) المرادي، الجنى الداني، ص ١٠٩.

(٤٨) ابن هشام الأنصاري، المغني، ص ١٥٠.

(٤٩) سورة طه، آية ٧١.

ومما أول به على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف الذي لا يتعدى به أصلاً قوله تعالى: ﴿عَيْنَا شَرِبْنَا بِعِبَادِ اللَّهِ﴾. (٥٠) فُضِّمَ الفعل (شَرِبَ) معنى (يَرَوَى) لأنه تعدى بحرف يتعدى به هذا الفعل، والأصل عندهم أن (شرب) تتعدى بـ (من).

ومما عُدَّت فيه إنابة حرف عن حرف شاذاً، وقوع (من) بمعنى (في) في قوله تعالى: ﴿إِذَا تَوَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾. (٥١) وقوعها بمعنى الباء في قوله تعالى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾. (٥٢) والشواهد على هذه الطريقة كثيرة، (٥٣) وهذا عند البصريين شاذ، وعند الكوفيين جائز ويعتبرونه من المشترك اللفظي. (٥٤) وأيده ابن هشام الأنصاري وجعله أقلّ تعسفاً من رأي البصريين، يقول: «وهذا الأخير - يقصد الطريقة الثالثة - مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلّ تعسفاً.» (٥٥)

ولا يعني هذا جواز إنابة حرف عن حرف في كل الأحوال، ولكن المقصود وجود مناسبة بين الفعلين أو وجود مسوغ لذلك، وقد أوضح ابن جني هذا بقوله: «إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه أو المسوغة له، أما في كل موضع وعلى كل حال فلا.» (٥٦)

(٥٠) سورة الإنسان، آية ٦.

(٥١) سورة الجمعة، آية ٩.

(٥٢) سورة الرعد، آية ١١.

(٥٣) علي بن عيسى الرّماني، معاني الحروف، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي (جدة: دار الشروق، ١٩٨١م)، ص ٩٨.

(٥٤) السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د. ت.)، ص ٣٦٩.

(٥٥) ابن هشام الأنصاري، المغني، ص ١٥٠.

(٥٦) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٠٨.

والمهم هنا هو الطريقة الثانية التي لجأ إليها البصريون وهي التضمين، فهم يرون في الأماكن التي وردت فيها إنابة حرف عن حرف آخر في المعنى أن الحرف باقٍ على معناه، ولكن الفعل متضمن معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف.

والتضمين في هذا الموضع يردُّ على أوجهٍ منها: أن يتعدى فعلٌ بحرفٍ يتعدى به فعلٌ آخر لأنه تضمن معنى ذلك الفعل، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ يَلِكُمُ الْوَيْسَاءُ الْأَرْفُتُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾ (٥٧) فتعدى الفعل (رفث) بحرف الجر (إلى) لتضمنه معنى الفعل (أفضى) الذي يتعدى بـ (إلى) لأن الأصل في (رفث) أن يتعدى بالباء أو (مع). فالحرف (إلى) باقٍ على معناه في إفادة الانتهاء. (٥٨)

ومن أوجه التضمين أيضاً، إجراء اللازم مجرى المتعدي، من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعَزَّزُوا عُدَّةَ التِّكَاكِحِ ﴾ (٥٩) تعدى الفعل (عزم) بنفسه، وهو مما يتعدى بحرف، وذلك لتضمنه معنى (تَوَوَّأُوا) أو (تَوَجَّهُوا). (٦٠)

ومنها أيضاً إجراء المتعدي مجرى اللازم، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَّكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (٦١) تعدى الفعل (رَدِفَ) بلام الجر لتضمنه معنى (أزفَ أو قُربَ أو أودنا) وهو متعدِّ بنفسه في الأصل. (٦٢)

(٥٧) سورة البقرة، آية ١٨٧.

(٥٨) أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص ٣٣٢.

(٥٩) سورة البقرة، آية ٢٣٥.

(٦٠) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٣٩٤.

(٦١) سورة النمل، آية ٧٢.

(٦٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص ٩٥.



ومن المواضع التي ورد فيها التضمين في الحروف المتقاربة والمعني بها الحروف التي تؤدي معنى واحدا كالمصدرية أو النفي أو الشرط أو التوكيد فيجوز إعمالها أو إهمالها حملاً لأحدها على الآخر. من ذلك إهمال (أن) المصدرية الناصبة للمضارع حملاً لها على (ما) المصدرية لدالاتهما على معنى واحد، في قراءة ابن محيصن<sup>(٦٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّصَاعَةَ﴾<sup>(٦٤)</sup> برفع الفعل (يُتِمُّ) بعد (أَنْ) إهمالاً لها. ويذكر ابن يعيش أن هذ اللغة لجماعة من العرب، يهملونها تشبيهاً لها بـ (ما) المصدرية المهملة.

ومنع أبو علي الفارسي وابن جني ذلك، و (أن) عندهما مخففة من الثقيلة الناصبة. واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها الجملة الفعلية بعدها، وشذ عدم الفصل بينها وبين خبرها كما هو القياس في هذه الحال.<sup>(٦٥)</sup> ومن الشواهد عليه أيضاً قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِّي السَّلَامَ وَأَلَا تُشْعِرَا أَحَدًا<sup>(٦٦)</sup>

ومن التضمين في الحروف المتقاربة إهمال (لم) حملاً لها على (ما) النافية المهملة، ومن ذلك قول الشاعر:

لولا فوارسٌ من نَعْمٍ وأسرتهم يومَ الصُّلَيْفَاءِ لم يوفون بالجارِ<sup>(٦٧)</sup>

(٦٣) محمد بن عبدالرحمن، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير (ت ١٢٢٣هـ).

(٦٤) سورة البقرة، الآية ٢٣٣؛ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص ١٤٣.

(٦٥) أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط ١ (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٠م)، ج ١، ص ٢٧٨.

(٦٦) لا يعرف قائله. وهو من شواهد ابن هشام، المغني، رقم ٢٨؛ وجلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني (بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت. )، ص ١٠٠؛ أبو البركات عبدالرحمن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار الفكر، ١٩٥٨م)، ص ١٨٤؛ رضي الدين محمد، شرح الكافية، ج ٢، ص ٢١٧.

(٦٧) لا يعرف قائله وهو من شواهد: ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٣٨٨؛ وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٨؛ أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على مبع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط ١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ج ٥، ص ٦٨.

ويرى ابن مالك وابن هشام الأنصاري أن رفع المضارع بعد (لم) لغة قوم من العرب يهملونها حملاً لها على (ما) المهملة . وقصره غيرهما من النحاة على الضرورة ، وجعله فريق ثالث شاذاً لا يقاس عليه .

ومنه أيضاً إهمال (أن) الشرطية حملاً لها على (لو) الشرطية ، واستشهد على ذلك بقراءة طلحة في قوله تعالى : ﴿ فِيمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾<sup>(٦٨)</sup> بتخفيف الفعل (تَرَيْنَ) بياء ساكنة بعدها نون الرفع وإهمال (إن) حملاً لها على (لو) . ومنه أيضاً إعمال (لو) الشرطية حملاً لها على (إن) الشرطية ، ومنه قول علقمة الفحل :

لو يَشَأُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصْلٍ<sup>(٦٩)</sup>  
 بجزم المضارع (يَشَأُ) بعد (لو) حملاً لها على (إن) الشرطية . ويرى بعض النحاة أن هذا لغة من لغات العرب يجزمون بـ (لو) فيطرد عندهم الكلام . وخرجه غيرهم للضرورة فلا يحسن في غيرها .

وجوزه آخرون حملاً لها على (إن) الشرطية . وذهب فريق رابع إلى أن (لو) هنا غير جازمة وهي باقية على أصلها في عدم الجزم ، والفعل بعدها مرفوع وسُكُنَتْ ضمّه الإعراب تخفيفاً<sup>(٧٠)</sup> ومنه الجزم بـ (لن) حملاً لها على (لم) لإفادتها معنى النفي ، ومن ذلك قول كثير :  
 أيادي سبأ يا عز ما كنت بعدكم فلن يحل للعسني بعدك منظر  
 وجعله أبو حيان لغة من لغات العرب ، وجوزه غيره حملاً لها على (لم) الجازمة لإفادتها لمعنى النفي .

(٦٨) سورة مريم ، آية ١٩ .

(٦٩) من شواهد جلال الدين السيوطي ، الجمع ، ج٤ ، ص ٣٤٣ ؛ والشنيطي ، الدرر اللوامع ، ج٥ ، ص ٩٧ .

(٧٠) ومنه قراءة أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصَرِكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ﴾ ، سورة الملك ، الآية ٢٠ ، بسكون الراء في (ينصركم) واختلاصها وذلك للتخفيف ، وانظر : ديوان كثير ، بعناية هنري بيرس (الجزائر، ١٩٢٨م) ، ص ٦٠ .

ومنه النصب بـ (لم) حملاً لها على (لن)، ومن ذلك قراءة الآية: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾<sup>(٧١)</sup> بفتح الحاء من (نشرح) وخرجه أبو حيان على أَنَّ نَصَبَ المضارع بـ (لم) لغة من لغات العرب.<sup>(٧٢)</sup>

ومن التضمين في الحروف تضمين (لكن) معنى (إن) في إفادة التوكيد عند الكوفيين، يقول الفراء: «وإنها نَصَبَتِ العرب بها إذا شَدَّدَتْهَا، لأنَّ أصلها (إنَّ عبد الله قائم) فزيدت على (إن) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً.»<sup>(٧٣)</sup> ويتفق الزجاجي والرماني وابن هشام الأنصاري مع هذا الرأي.<sup>(٧٤)</sup>

ولما كانت (لكن) متضمنةً معنى (إن) عند الكوفيين أعطيت بعضاً من أحكامها، فجاز توكيد خبرها بلام التوكيد نحو قول الشاعر:

يلومونني في حبِّ ليل عواذلي ولكنني من جِبِّها لعميد<sup>(٧٥)</sup>

ومن التضمين في الحروف، التضمين لموافقة القاعدة النحوية، وهذا خاص بحروف العطف، وذلك أن من شروط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل مما يصح تسليطه على

(٧١) سورة الشرح، الآية ١.

(٧٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص ٤٨٧. وقراءة الجمهور جزم الفعل (نشرح) بلم. وقرأ أبو جعفر بفتحها، وخرجه ابن عطية على أن الأصل (نشرحن) فهو مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت ألفاً ثم حذفت تخفيفاً. وخرجه غيره على أن القارئ أشبع حركة الحاء من مخرجها فظن السامع أنه فتحها.

(٧٣) انظر: يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، ط ٢ (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٠م)، ج ١، ص ٤٦٥؛ وأبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف، مسألة رقم (٢٥).

(٧٤) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص ١٣٣؛ وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج ١، ص ٢٣٧.

(٧٥) لا يعرف قائله. وهو من شواهد: الأتباري، الإنصاف، ج ١، ص ٢٠٩؛ الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ٤٦٥؛ الأشموني، شرح، ج ١، ص ٤٨٧؛ وابن هشام الأنصاري، المغني، ص ٣٠٧، ٣٨٥؛ ابن عقيل، شرح، ج ١، ص ٣٦٣؛ الرماني، معاني الحروف، ص ٥١.

المعطوف المفرد، وإلّا ضُمَّنَ الفعل معنى فِعْلٍ آخر أوسع من معناه اللغوي يشمل المعطوف عليه والمعطوف المفردين، من ذلك قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وماءً باردًا حتى شَتَّتْ هَمَالَةً عيناها (٧٦)

فلا يصح عَطَفُ (ماء) على (تبنا) عَطَفَ مفرد على مفرد لعدم صحة تسليط العامل (علف) على المعطوف المفرد (ماء)، فَضُمِّنَ الفعل (علف) معنى أوسع من معناه اللغوي الدال على ما تأكله الماشية، والمعروف بقضيم الدابة. وهذا المعنى هو (أقلَّت) أو (قدَّمت) وما أشبهه من المعاني التي يمكن تسليطها على المعطوف المفرد.

ومن صور التضمين في النحو أن يتضمن الحرف معنى الفعل أو العكس فيتضمن الفعل معنى الحرف، أو يتضمن الاسم معنى الفعل، فيثبت له من الإلغاء أو الإعمال ما ثبت للأول.

فمن الصورة الأولى: تضمين الأحرف النافية ما، لا، إن، لات، معنى (ليس) النافية أيضاً. فلما كانت هذه الألفاظ تؤدي جميعها معنى واحداً، وهو النفي، جاز لهذه الأحرف أن تعمل عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر. (٧٧) والأصل فيها عند النحاة ألا تعمل هذا

(٧٦) لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج-٢، ص ٥٦؛ وابن عقيل، شرح، رقم ١٦٥؛ والأشموني، شرح، رقم ٤٤١. ويروي:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَإِرْدَا عَلَفْتُهَا تَبْنًا وماءً باردًا

وخرج النحاة هذا الشاهد تحريجات كثيرة، فقدّر القراء، وأبو علي الفارسي وابن جني وابن هشام الأنصاري فعلاً محذوفاً عاملاً في المعطوف المفرد، وتقديره (وسقيتها) فيصح العطف عندئذ ويكون من عطف جملة على جملة. وأعرب ابن عقيل (ماء) مفعولاً معه، وأبطله ابن هشام الأنصاري، لأن الماء لا يشارك التبن لا في المعنى ولا في الزمن، فلما لم يشاركه في معنى العلف لم يصح أن يكون قوله (ماء) معطوفاً على قوله (تبنا). ولما لم يشاركه في الزمان بسبب امتناع الشرب وقت تناول العلف لم يصح أن يكون (ماء) مفعولاً معه أيضاً. لأن من شروط انتصاب الاسم مفعولاً معه أن تكون الواو السابقة عليه دالة على المصاحبة.

(٧٧) إعمال (ما) عمل (ليس) إنما يكون على رأي الحجازيين واشترطوا لذلك شروطاً. انظر: ابن عقيل،

شرح على الألفية، ج-١، ص ٣٠٢.

العمل لأنها غير مختصة بنوع معين من الكلمة فتدخل على الفعل والاسم وما لا يختص فحقه ألا يعمل .

ومن إعمال (ما) عمل (ليس) لإفادتها معنى النفي مثلها قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بِشَرًّا ﴾<sup>(٧٨)</sup> وقوله تعالى: ﴿ مَا هِيَ إِلَّا أُهْتِهْمُ ﴾<sup>(٧٩)</sup> على قراءة الآية بكسر التاء من (أهاتهم) .

ومن إعمال (لا) النافية عمل (ليس)<sup>(٨٠)</sup> قول الشاعر:  
تَعَزَّ فَلَآ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ تَمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا<sup>(٨١)</sup>

ومن إعمال (إن) ما حكي عن أهل العالية من قولهم: «إِنَّ ذَلِكَ نَافِعُكَ وَلَا ضَارُّكَ» . وقولهم: «إِنَّ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ» ومنه قراءة سعيد ابن جبير رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ﴾<sup>(٨٢)</sup> . بتخفيف النون ونصب (عبادا) .

ومن إعمال (لات) قوله تعالى: ﴿ فَتَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾<sup>(٨٣)</sup> بنصب (حين) خبرا لها، والاسم محذوف تقديره (الحين) وهذا هو الغالب فيها لأنها اختصت بعدم ذكر معموليها معاً، واختصت كذلك بأنها لا تعمل إلا في لفظ الحين أو فيما رادفه من أسماء الزمان كالساعة والأوان والوقت وغيرها .

(٧٨) سورة يوسف، آية ٣١ .

(٧٩) سورة المجادلة، آية ٢ .

(٨٠) ويشترط النحاة لإعمالها عمل (ليس) شروطاً أيضاً. انظر: ابن عقيل، شرح الألفية، جـ ١، ص ٣٠٢ .

(٨١) لا يعرف قائله، وهو من شواهد ابن عقيل، في شرح لألفية ابن مالك، جـ ١، ص ٣١٣؛ وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، جـ ١، ص ٢٠٤؛ والسيوطي، الهمع، جـ ١، ص ١٢٥ .

(٨٢) سورة الأعراف، آية ١٩٤، وقرئت بتشديد النون ورفع (عباد) .

(٨٣) سورة ص، آية ٢ .

ومن التضمين في هذه الصورة أيضاً، تضمين الأحرف الناسخة (إن وأخواتها) معنى الأفعال؛ فالصريون يجيزون إعمالها في نصب الاسم ورفع الخبر، ويعلمون ذلك بتضمينها معنى الأفعال في المعنى واللفظ<sup>(٨٤)</sup> فأشبهتها شيئاً قوياً فلزمها مرفوع ومنصوب مثلها، وقدم المنصوب على المرفوع لأنها فرع في العمل على الأفعال.

والكوفيون يجيزون إعمالها في الاسم فقط، والأصل فيها ألا تنصبه لأنها فرع في العمل فلا تقوى إلى درجة الأصل، فينبغي أيضاً ألا تعمل في الخبر جرياً على حطّ الفروع عن الأصول. فوجب في الخبر أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها عليه.

ورد قياس الكوفيين بورود إعمالها في القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٨٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازًا مَّحَلِّ حَاوِيَةٍ﴾<sup>(٨٦)</sup>.

ومن الصورة الثانية، وهي تضمين الفعل معنى الحرف إهمال (ليس) الناسخة حملاً لها على (ما) المهملة، وذلك لإفادتها معنى واحداً وهو النفي. وهي في هذه الحال حرف عند بعض النحاة ومنهم ابن السراج وابن شقير وأبو علي الفارسي، بمنزلة (ما) النافية للحال. وحجتهم أن (ليس) تؤدي معنى النفي الذي يؤدي بأحرف مثل: ما، لم، لما، لن، لا.

وإنما جعلت بمنزلة (ما) لدلالاتها على نفي الحال مثلها أو على نفي الاستقبال، ولأن خبرها يقترن بـ (إلا) الدالة على الحصر فتهمل حملاً على (ما) عند اقتران خبرها بـ (إلا)، نحو

(٨٤) انظر: الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ١٧٦.

(٨٥) سورة آل عمران، آية ١٦٥.

(٨٦) سورة الحاقة، آية ٧.

(٨٧) انظر: سيويه، الكتاب، ج١، ص ١٤٧. وانظر: السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو،

تحقيق عبد الحسين الفتلي (بغداد: مطبعة النعمان، ١٩٧٣م)، ج٢، ص ٥٩.

قولهم (ليس الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ) بالرفع . ويرى سيبويه أن استعمال (ليس) في هذه الصورة لغة لبني تميم ، أهملت لانتقاض خبرها بـ (إِلَّا) الدَّالَّة على الإثبات والتوكيد ، فزال النفي عنها . (٨٧)

ومما حُمِّل فيه (ليس) على الحرف قولهم : (ليس خلق الله مثله) . وقول هشام بن عقبة :  
هي الشِّفَاءُ لدائِي لو ظَفِرْتُ بها      وليس فيها شفاء النَّفْسِ مَبذُولٌ (٨٨)  
وخرج ابن هشام الأنصاري (ليس) هنا على الإعمال ، فهي فعل ناسخ واسمه ضمير الشأن محذوف وخبره الجملة الاسمية بعده .

ومن هذه الصورة أيضاً تضمين (عسى) معنى (لعل) وإعمالها عَمَلَهَا في نصب الاسم ورفع الخبر؛ فقد اختلف النحاة في (عسى) فرأى الجمهور أنها فعل ماضٍ مطلقاً بدليل اتصاله بتاء الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ ، (٨٩) واتصاله بتاء التأنيث الساكنة ، وهما من علامات الفعل الماضي .

ويرى الكوفيون ومعهم ابن السراج أن (عسى) حرف مطلقاً دالٌّ على الرجاء مثل (لعل) . ولا عمل له مطلقاً سواء كان ما بعده اسماً ظاهراً أو ضميراً رفعٍ متصلاً أو ضميراً نصبٍ متصلاً .

وفصّل سيبويه القول فرأى أن (عسى) تكون فعلاً ناسخاً جامداً دالاً على الرجاء إذا وَلَّيَهَا اسم ظاهر ، أو إذا اتصل بها ضمير رفع . وتكون حرفاً بمنزلة (لعل) إذا اتصل بها ضمير نصب ، فتضمّن معناها في الدلالة على الرجاء ، ويجوز أن تعمل عملها في نصب الاسم ورفع الخبر ، ومن ذلك قول الرازي : (٩٠)

يا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

(٨٨) من شواهد: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٦.

(٨٩) سورة محمد، آية ٢٢.

(٩٠) انظر: السراج، الأصول في النحو، ج٣، ص١٧٨.

وقول صخر بن العود الحضرمي:

فقلتُ عَسَاها نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّها تَشَكَّى فَاتِي، نَحْوِها فَأَعُوذُها<sup>(٩١)</sup>  
ومما يدل على تقارض (عسى ولعل) أن (لعل) يجوز في خبرها أن يقترن بـ (أن) المصدرية كما  
هو الشأن في خبر (عسى) نحو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكَ أَنْ يَرْحَمَكُمُ﴾.<sup>(٩٢)</sup>

ومن التضمين في الصورة الثالثة، تضمين الاسم معنى الفعل، ويظهر هذا في الأسماء  
العامة عمل الفعل، وهي قسمان:

- الجامدة، ويمثلها المصدر واسم المصدر وأسماء الأفعال.

- المشتقة، ويمثلها المشتقات كاسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفات  
المشبهة واسم التفضيل.

والفعل أقوى العوامل عند النحاة، ويستدلون على ذلك بأنه يعطي ما تضمن معناه  
من الأسماء القدرة على العمل. ومن هذه الأسماء الجامدة:

(١) المصدر: ويرى سبويه وكثير ممن مال إلى البصريين ومنهم الزجاج والزجاجي وابن  
جني والرضي والزنجشري وابن هشام الأنصاري أن المصدر أصل الاشتقاق لدلالته على  
الحدث، والفعل وسائر المشتقات تدل على الحدث والزمن. وشأن الفرع أن يدل على معنى  
الأصل ويزيد عليه زيادة هي الغرض من اشتقاقه وصياغته.

ويرى الكوفيون أن الفعل أصل المصدر مشتق منه؛ لأن المصدر مؤكد للفعل ولأنه  
يتبع فعله صحة واعتلالاً وذلك شأن الفرع.<sup>(٩٣)</sup>

(٩١) من شواهد سبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨٨. وهو في ملحقات ديوان رؤبة، ص١٨١؛ من  
شواهد الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج١، ص١١٠.

(٩٢) سورة الإسراء، آية ٨.

(٩٣) انظر: الأنباري، الإنصاف، مسألة (٢٨)؛ وابن هشام الأنصاري، شرح الشذور، ص٣٨٢؛  
وابن عقيل، شرح لألفية ابن مالك، ج٢، ص٩٣.



والرأي المعول عليه هو رأي البصريين. فكلمة (مصدر) في أصل استعمالها اللغوي تعني (الأصل).  
ويعدُّ المصدر متضمناً معنى الفعل، وعملاً عملاً تعدياً ولزوماً على رأي الكوفيين، وذلك في موضعين:

الأول: أن يكون نائباً مناب الفعل، نحو: إكراماً الضيف.  
الثاني: أن يتضمن معنى (أن والفعل) عند إرادة المُضِيِّ أو الاستقبال، أو (ما والفعل) عند إرادة الحال.

ويعمل المصدر عمل الفعل مضافاً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾<sup>(٩٤)</sup> أو مجرداً نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلِإِطْعَمَةٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَلِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾<sup>(٩٥)</sup> أو معرفاً بأل، نحو قول الشاعر:  
ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يِرَاحِي الْأَجَلَ<sup>(٩٦)</sup>  
ويعمل اسم المصدر كذلك عمل الفعل لتضمُّنه معناه، ومنه قول القطامي:  
أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرَّتَاعَا  
ويعمل المصدر الميمي كذلك عمل الفعل، لتضمُّنه معناه، ومنه قول الشاعر:  
أَظْلُمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظَلَمُ<sup>(٩٧)</sup>

(٩٤) سورة البقرة، آية ٢٥١.

(٩٥) سورة البلد، الآيات من ١٣-١٥.

(٩٦) لا يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٩٩.

(٩٧) انظر: ديوان القطامي، تحقيق ج. بارث (ليدن، ١٩٠٢)، ص ٤١؛ ونسب إلى العرجي، ونسب

إلى الحارث بن خالد المخزومي. وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج٢،

ص ٣٦٦؛ وفي شرح الشذور، ص ٢١٨؛ والأشموني، شرح لألفية ابن مالك، رقم (٨٦٣).

(ب) أسماء الأفعال، وهي أسماء متضمنة معنى الأفعال في الدلالة على الماضي نحو: شَتَانٌ وهيهات، أو الأمر، نحو: بَلَّهْ، صَبَّهْ، مَهْ، رُوَيْدٌ، آمين، إيه، دونك، مكانك، عليك، عنك، إليك، أو المضارع نحو: أَفُّ، أَوْهٌ.

وعاملة عملها تعدية ولزوما، من ذلك قول كعب بن مالك:

تَذَرُ الْجَاهِجَمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ (٩٨)

ومنه قول لقيط بن زرارَةَ:

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنُّومُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْلُ لَهُمَا أَفٌّ وَلَا نَهْرُهُمَا﴾ (٩٩).

وما يدل على أن هذه الكلمات متضمنة معنى الفعل، وعاملة عمله أن المضارع يُجزم

في جواب الطلب منها، نحو قول عمرو بن الاطنابة:

وَقَوْلِي كَلِّمَا جَشَّاتُ وَجَشَّاتُ مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومن الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل لتضمنها معناه:

اسم الفاعل، فيعمل عمل فعله تعدية ولزوما، ويعلّل النحاة هذا الجريانه على الفعل

المضارع أي موافقته له في حركاته وسكناته، فأشبهه لفظاً ومعنى.

وصيغة (فاعل) عند الفراء والكوفيين قِسْمٌ من أقسام الفعل، ويسمونه (الفعل الدائم)

لدلالته على الحدث والزمنين: الماضي إذا أضيف والمستقبل إذا نُونَ. وأوضح الفراء هذا في

معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (١٠٠) يقول: «ولو نُونَتْ في (ذائقة)

(٩٨) من شواهد ابن هشام الأنصاري، شرح الشنور، ص ٤٠٠. وروى: بله الأكف. بالجر. وهي فيه

مصدر بمعنى (الترك) وما بعدها مضاف إليها.

(٩٩) سورة الإسراء، آية ٢٣.

(١٠٠) سورة الأنبياء، آية ٣٥.

ونصبَت (الموت) كان صواباً، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل . فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة . فأما المستقبل فقولك : أنا صائمٌ يومَ الخميس ، إذا كان خميساً مستقبلاً . فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ فقولك : أنا صائمٌ يومَ الخميس . فهذا وَجْهُ العمل .<sup>(١٠١)</sup>

أما صيغة (فاعل) عند البصريين ، فهي اسمُ فاعلٍ مشتقُّ عاملٌ عمَلٌ فِعْلُهُ دالٌّ على الزمَنِينِ الماضي والمستقبل المتضمن للفعلين المضارع والأمر عندهم . ويعمل عمل فعله في صورتين :

- أن يقترن بأل فيعمل مطلقاً نحو: جاء المُكْرَمُ الضَّيْفَ .

- أن يُجْرَدَ منها فيعمل بشرطين : الأول : الدلالة على الحال أو الاستقبال خلافاً

للكسائي في جواز إعماله دالاً على الماضي . وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾<sup>(١٠٢)</sup> : الثاني : الاعتماد على شيء قبله ، كالنفي أو الاستفهام أو النداء ، أو يقع خبراً لمبتدأ أو ناسخ ، أو يقع صفة لموصوف مذكور أو محذوف . ومن الشواهد على إعماله قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا لَكَ بِنَجْعٍ نَفْسَكَ عَلَىٰ آثَرِهِمْ ﴾<sup>(١٠٣)</sup> .

ولما كان اسم الفاعل متضمناً معنى الفعل وعاملاً عمله جاز أن يختص بشيء من أحكامه ، نحو جواز توكيده بنون التوكيد ، وجواز اتصاله بنون الوقاية . فمن الأول قول الراجز :

يا ليت شعري عنكم حنيفاً      أشاهرُنَّ بعدنا السُّيُوفُ<sup>(١٠٤)</sup>

(١٠١) انظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ١٦٥ .

(١٠٢) سورة الكهف، آية ١٨ .

(١٠٣) سورة الكهف، آية ٦ .

(١٠٤) نسب إلى رؤية بن العجاج . وهو من شواهد رضي الدين محمد، شرح الكافية؛ وعبدالقادر عمر البغدادي، خزنة الأدب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، د . =

ومنه أيضاً قول رؤبة بن العجاج: (١٠٥)

أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

ومن الثاني قول يزيد بن محرم الحارثي:

وما أدري وظنني كل ظنٍّ أُمْسِلُمَنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي (١٠٦)

ويرى الرضي أن هذا ضرورة لا يقاس عليها.

وإذا أريد الدلالة على المبالغة في معنى اسم الفاعل حُوِّلت صيغته إلى إحدى صيغ المبالغة القياسية ومنها: فَعَالٌ، فَعُولٌ، فَعِيلٌ، مِفْعَالٌ، فِعْلٌ. وتعمل هذه الصيغ عمل الفعل لتضمُّنها معناه، على حد اسم الفاعل، من ذلك قول القلاح بن حزن بن جناب:

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَّالَهَا      وليس بولاجِ الخوَالِفِ أَعْقَالًا (١٠٧)

ومنه قول الراعي النميري:

قَلَى دِينُهُ وَاهْتَاَجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا      عَلَى الشُّوقِ إِخْوَانَ الْعَزَاهِ هُبُوحٌ (١٠٨)

ومن الأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ويعمل عمل فعله المبني للمجهول تعدية ولزومًا، على حد اسم الفاعل أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ (١٠٩).

= ت.، ج٤ ص ٥٧٧؛ وابن عصفور الإشبيلي، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد (بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٠م)، ص ٣١.

(١٠٥) من شواهد ابن جني، الخصائص، ج١، ص ١٣٦؛ وابن هشام الأنصاري، المغني، ص ٣٣٩؛ والبغدادي، خزنة الأدب، ج٤، ص ٥٧٤؛ وهو في ديوان رؤبة، ص ١٧٣.

(١٠٦) من شواهد ابن هشام الأنصاري، المغني، ص ٣٤٥؛ وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٧. وقد أورد شواهد أخرى كثيرة لاتصال اسم الفاعل بنون الوقاية، وقصره على الضرورة الشعرية.

(١٠٧) من شواهد سيبويه الكتاب، ج١، ص ٥٧؛ والمبرد، والمقتضب، ج٢، ص ١١٣.

(١٠٨) من شواهد سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٥٦.

(١٠٩) سورة هود، آية ١٠٣.

ومنها: الصفات المشبهة باسم الفاعل: وهي صفات دالة على ثبوت الصفة لصاحبها على وجه الدوام والاستمرار، ولها أوزان كثيرة مذكورة في مظانها.

وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها اللازم لتضمينها معناه نحو: محمد حسن خلقه. ويجوز فيه الجر بالإضافة إليها نحو: محمد حسن الخلق، كما يجوز نصبه نحو: محمد حسن الخلق تشبيهاً بالمفعول به، أو تمييزاً على خلاف بين النحاة.

ومنها اسم التفضيل: وهو مصوغ على وزن (أفعل) للدلالة غالباً على زيادة في الموصوف على غيره في الفعل المشتق منه، نحو: محمد أكرم القوم. ويصاغ على وزن (أفعل) لفظاً، (١١٠) أو تقديراً، نحو: خير وشر.

ويعمل اسم التفضيل عمل فعله فيرفع ضميراً مستتراً، أو فاعلاً ظاهراً بشرط أن يصح وقوع فعلٍ بمعناه موقَّعه. ويكون ذلك في كل موضع وقع فيه صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً من الموصوف، وكان مفضلاً على نفسه في اعتبارين ويمثل النحاة له بقولهم: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد».

ومن الشواهد عليه قوله ﷺ: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة». وقول الشاعر:

ما رأيت امرأة أحب إليه الـ بذل منه إليك يابن سنان (١١١)

(١١٠) يشترط النحاة في الفعل الذي يصاغ منه اسم التفضيل شروطاً هي: أن يكون فعلاً ثلاثياً مجرداً تاماً متصرفاً مثبتاً مبنياً للمعلوم غير دال على عيب ظاهر قابلاً للتفاوت.

(١١١) قائله مجهول، وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري، شرح الشذور، ص ٤١٦؛ قطر الندى وبل الصدى، ط ١١ (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٦٣م)، رقم ١٣٢؛ والسيوطي، الهمع؛ وشرحه الشنقيطي، الدرر اللوامع، ج ٥، ص ٢٩٥.

## Implication in Arabic Grammar

**Muneerah Mahmood Al-Hamad**

*Assistant Professor, Department of Arabic, College of Arts for Women Students,  
Presidential Agency for Girls Education, Riyadh, Saudi Arabia*

**Abstract.** This paper deals with the following:

– The various positions where ‘implication’ may occur, with an attempt to identify its characteristics and features. The views of different grammarians will be scrutinized in the light of the conventions of Standard Arabic.

– Implication occurs with all the parts of speech in Arabic: nouns, verbs, and particles. One of these words may imply the meaning of another, thus acquiring the function of its meaning. Sometimes, the ‘implyer’ may acquire some of the grammatical functions of the ‘implied’ word. The implying word could be a verb, such as “saying” that implies “doubting/thinking” or verbs that imply (*madh* ‘praise’) or (*dhamm* ‘dispraise’).

– A noun may imply the meaning of another noun, such the subject which implies a condition. Particles, such as prepositions, may imply the meaning of each other. There are also polysemic particles that have different functions, such as legation, condition and nominalization.

– Certain particles may function like verbs. These include negation particles that act like verbs. Some verbs have the meaning of particles, such as “laysa” which implies the negator “mā”. A noun may function like verbs, such as the active and passive participles (“*ism al-fā’il* and “*ism al-maf’ūl*) and the noun of comparison (*‘af’al al-taf’dīl*)...

– Implication is one way of “transitivizing” verbs.